

## استراتيجية حزب الأمة القومي للسلام العادل والحوكمة الديمقراطية ..

الخيار الوحيد المجدي هو هندسة طريق نحو الحكم والسلام والدستور لا يعزل أحداً ولا يسيطر عليه أحد. جدوى هذا الخيار تتطلب من النظام إعلان وثبة حقيقية نحو هذا الفجر الجديد.

بشرنا باستمرار أن هذا الفجر الجديد يمكن تحقيقه عبر حوار خريطة الطريق. ولكن الظروف لا تمهل، واستعداد أطراف الحوار متعثر ما يعني أن أمام النظام إن أراد حقاً مخرجاً له وللوطن أن يضع الجميع أمام مسؤوليتهم بثمرة خريطة الطريق وذلك بالالتزام بالآتي:

(١) إجراءات للمناخ الجديد وهي:

- وقف العدائيات وآلية مراقبة التنفيذ العادلة.
- انسياب الإغاثات الإنسانية وإسناد ذلك للمعونة الأمريكية، وإسناد الإخلاء اللازم للصليب الأحمر.

- إطلاق سراح المحبوسين والأسرى.

- كفالة الحريات العامة.

- الالتزام بالعضو العام.

(٢) تأسيس اتفاقية السلام العادل الشامل على:

- أن الهوية السودانية مركبة من التنوع السكاني.
- المساواة في حقوق وواجبات المواطنة.
- الاعتراف بما لحق المواطنين من تفاوت في التنمية والخدمات واقتسام السلطة والالتزام بالعدالة والتوازن المنشود.
- الالتزام بإزالة آثار الاحتراب وما يلزم من رد الحقوق والتعويضات.

- هيكلة القوات النظامية بصورة تكفل قوميتها وتوفق موقف القوى المسلحة الأخرى.

(٣) إقامة حكم انتقالي قومي معالمة:

- حكم قومي لا يهيمن عليه حزب ولا يعزل حزباً.

- تمثل فيه القوى السياسية رمزياً.

- تكوينه الغالب تكنوقراطي.

- مهمته: إزالة آثار التمكين، إجراء تسوية في أمر المحكمة الجنائية الدولية يقبلها مجلس الأمن الدولي، إجراء عدالة انتقالية عن طريق محكمة هجين أو مفوضية للحقيقة والإنصاف، إلغاء الدين الخارجي، رفع اسم السودان من رعاية الإرهاب، إزالة آثار القرارات الدولية المتعلقة بالسودان.

(٤) الدعوة لمؤتمر قومي دستوري على أساس المبادئ الآتية:

- إقامة حكم ديمقراطي يكفل حقوق الإنسان.

- إقامة حكم لا مركزي ذاتي بصلاحيات فدرالية.

- حق القوى السياسية ذات المرجعية الإسلامية، والقومية، والأفريقية في التنافس الديمقراطي ما دامت جميعاً تلتزم بالمساواة في المواطنة، إلزام أجهزة الدولة النظامية والمدنية والإعلامية بنهج قومي يحول دون الاستغلال الحزبي.

- اعتماد أن للسودان خمس حلقات انتماء هي: الوطنية، والإسلامية، والقومية، والأفريقية، والدولية، ووضع أسس لتداخلها بصورة توفيقية.

٥. هذه الوثبة الوطنية تتطلب أن توحد القوى السياسية موقفها الإيجابي منها، وأن تتخذ هي نفسها إجراءات إصلاحية فكرية وهيكلية لإنجاح الديمقراطية المستدامة المنشودة.

استجابة لهذه الوثبة نحن نلتزم بإيجابية كافة القوى المعنية ونتصدى لبلورة هذه الإيجابية.

(١) القوى السياسية التاريخية لا سيما حزب الأمة والاتحادي تجري إصلاحات فكرية وهيكلية على نحو ما سنوضح في حزب الأمة القومي.

(٢) القوى السياسية ذات المرجعية الإسلامية الحديثة تراجع مواقفها الفكرية والهيكلية للالتزام بمنظومة حقوق الإنسان والمساواة في المواطنة والآلية الديمقراطية.

(٣) القوى السياسية ذات المرجعية الماركسية تراجع الموقف من الدين ومن آلية السوق الحر، ومن الديمقراطية، ومن الوطنية على أساس التطورات الإيجابية في هذه المجالات منذ عهد الماركسية الأول، ومنذ نهاية التجربة السوفيتية.

(٤) القوى السياسية ذات المرجعية القومية البعثية والناصرية تلتزم بتعريف كسبي للعروبة، وبقبول حقوق الثقافات الأخرى في ظل حقوق المواطن، وتلتزم بالديمقراطية التعددية بخلاف التجارب القومية الناصرية والبعثية الفعلية.

(٥) القوى السياسية ذات المرجعية الأفريقية تتخلى عن التعريف الإثني للأفريقية، وتلتزم بمساواة لكافة سكان القارة وما يتطلبه ذلك من مصالح جيوسياسية مشتركة.

(٦) قوى المقاومة المنتصرة لقوى الهامش تلتزم بأسس اتفاقية السلام المنشودة، وفي ظل سودان موحد وعادل تتخلى عن مطلب تقرير المصير وتقبل استحقاقات الدولة الواحدة، وعلى ضوء اتفاقية السلام تكون أحزاباً سياسية أو تتحالف مع الأحزاب السياسية ذات الأهداف المماثلة.

على كل القوى الفكرية والسياسية ذات الارتباط بقوى مماثلة خارج السودان أن تحرص على الأولوية السودانية وتجنب التبعية.